وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 19 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: لا نستهدف الأسعار بل الحد من التقلبات .. سلوك «أوبك +» كالبنوك المركزية الاقتصادية

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة، أنه على أسواق الطاقة العالمية التركيز على أمن الطاقة، لأنه الركيزة الأولى لاستدامتها.

وأضاف وزير الطاقة، خلال مشاركته في جلسة حوارية ضمن مؤتمر البترول العالمي، بعنوان «إمداد العالم بالطاقة بطريقة مسؤولة» في كالغاري بكندا، أن «سلوك (أوبك+) لا يختلف عن بنك مركزي ومجموعة من البنوك المركزية.. لا نستهدف الأسعار، بل الحد من تقلباتها».

وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن العالم سيمضي من أزمة طاقة لأخرى إذا لم يتم التخطيط الجيد لسلاسل الإمدادات.

في سياق متصل، دعا المهندس أمين الناصر رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، إلى اتخاذ إجراءات من أجل تفادي أزمة طاقة أكثر خطورة، وتجنب حدوث فجوة فيما يتعلق بتحولات الطاقة بين شمال العالم وجنوبه.

وخلال كلمة ألقاها في المؤتمر، سلط الضوء على الحاجة إلى خطة عالية للتحول نحو الطاقة النظيفة تتسم بالواقعية والتوازن وتنوع مصادر الطاقة التي تشتمل عليها، بحيث لا تنحاز لمصادر على حساب مصادر أخرى، وأن تكون الخطة قادرة على استيعاب سرعات التنفيذ المختلفة للدول، حسب إمكاناتها وأوضاعها الاقتصادية.

وشدد الناصر، أيضا على أن خطط تحول الطاقة ينبغي أن تراعي العواقب المحتملة في حال تم تجاهل القضايا المتعلقة بأمن الطاقة، والقدرة على إتاحة الطاقة بتكاليف معقولة، مرحبا في الوقت نفسه بإقرار قادة العالم بأن التخطيط لمرحلة التحول يتطلب حلولا واقعية.

وفيما يتعلق بخطر حدوث فجوة عالية في مجال الطاقة، قال الناصر: «في حين يركز كثيرون في دول شمال العالم التي تتمتع بمعايير عالية في جودة الحياة على الاستدامة البيئية، فإن الأولوية بالنسبة لكثيرين في جنوب العالم هي تأمين لقمة العيش والبقاء. وهو ما يصعب الموقف ويجعل اتساع الفجوة نتيجة حتمية لذلك».

واستعرض الناصر، الأخطار المتعلقة بالتخلص التدريجي من الطاقة التقليدية قبل الأوان، وقال: «إن أوجه القصور في خطط التحول الراهنة تسبب ارتباكا جماعيا للصناعات التي تنتج أو تعتمد على الطاقة، الأمر الذي يجعل المستقبل بالنسبة للمستثمرين غامضا، ما يؤدي إلى زيادة خطر حدوث خلل حاد في توازن العرض والطلب في مجال الطاقة التقليدية، وبالتالي زيادة أزمة الطاقة، التي لن تؤثر سلبا فقط في الاستثمارات، بل ستحد من ازدهار وتقدم الدول والشعوب».

وحول حجم التحديات، أضاف الناصر: «نحن نتحدث اليوم عن تحول كامل للاقتصاد العالمي بقيمة تصل إلى 100 تريليون دولار، ومن المرجح أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050 نتيجة لزيادة عدد مستهلكي الطاقة بنحو ملياري مستهلك. وهذا باختصار، يستدعي تغييرا شاملا لأسلوب حياتنا الذي يعتمد على الطاقة، وذلك في أقل من 30 عاما».

النفط يرتفع وسط مخاوف بشأن العرض وانتعاش الطلب الصيني

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط للجلسة الثالثة على التوالي أمس الاثنين، مدعومة بتوقعات بتوسيع عجز الإمدادات في الربع الأخير من العام بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإنتاج وتفاؤل بشأن تعافي الطلب في الصين.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 71 سنتا، بما يعادل 0.8 بالمئة، إلى 94.64 دولارا للبرميل، في حين بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 91.55 دولارا للبرميل، مرتفعة 78 سنتا، أو 0.9 بالمئة.

وقالت تينا تنغ، المحللة في سي إم سي ماركتس، إن «سياسة التحفيز الصينية والبيانات الاقتصادية الأميركية المرنة وتخفيضات الإنتاج المستمرة من قبل أوبك + هي العوامل الصعودية التي تدعم الحركة الصعودية لسوق النفط»، في إشارة إلى خفض البنك المركزي الصيني الأسبوع الماضي لنسبة الاحتياطي لتعزيز السيولة. ودعم اقتصادها.

وسوف يراقب المتداولون القرارات والتعليقات الصادرة عن البنوك المركزية، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، هذا الأسبوع بشأن سياسات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية الرئيسة من الصين.

وارتفع برنت وخام غرب تكساس الوسيط لثلاثة أسابيع متتالية ليلامسا أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر ويتجهان لتحقيق أكبر زيادة فصلية لهما منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في الربع الأول من 2022.

وقال محللو إيه ان زد، في مذكرة إن تخفيضات الإنتاج السعودية والروسية قد تدفع السوق إلى عجز قدره مليوني برميل يوميا في الربع الرابع، كما أن السحب اللاحق في المخزونات قد يترك السوق عرضة لمزيد من الارتفاعات في الأسعار في عام 2024..

ومددت السعودية وروسيا تخفيضات الإمدادات حتى نهاية العام في إطار خطط مجموعة أوبك+. كما قامت المصافي الصينية بزيادة إنتاجها، مدفوعة بهوامش التصدير القوية.

وقال إدوارد مويا، المحلل في أواندا: «يبدو أن الأسعار ستجد بسهولة منزلا فوق مستوى 90 دولارا للبرميل، مما يعني أن التركيز قد يتحول إلى توقعات الطلب من أكبر اقتصادين في العالم». وقال مويا، إن نمو الطلب العالمي على النفط في طريقه ليصل إلى 2.1 مليون برميل يوميا، بما يتماشى مع توقعات وكالة الطاقة الدولية ومنظمة البلدان المصدرة

للبترول (أوبك).

وقالت انفيستنق دوت كوك، استقرت أسعار النفط بالقرب من أعلى مستوى لها خلال 10 أشهر مع التركيز على بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية. وارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين مع ترقب المتداولين لاجتماعات البنوك المركزية الرئيسة هذا الأسبوع، على الرغم من أن احتمال تشديد السوق، بسبب المزيد من تخفيضات العرض، أبقى الأسعار عند أعلى مستوياتها خلال 10 أشهر.

وشهدت العقود الآجلة لخام برنت التي تنتهي صلاحيتها في نوفمبر بعض عمليات جني الأرباح المعتدلة بعد سلسلة من المكاسب المتازة، ولا يزال كلا العقدين يقتربان من أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر 2022، بعد أن سجلا ما يزيد على 30 % خلال الأشهر الثلاثة الماضية بعد تخفيضات الإمدادات من المملكة العربية السعودية وروسيا.

وقال البلدان مؤخرًا إن تخفيضاتهما البالغة 1.3 مليون برميل يوميًا ستمتد حتى نهاية العام، مما يقدم توقعات متشددة لأسواق النفط، لكن أسعار النفط شهدت بعض عمليات جني الأرباح يوم الاثنين، كما أدت المخاوف من إغلاق الحكومة الأميركية إلى تحقيق المتداولين لبعض المكاسب، وسط خلافات بين المشرعين الجمهوريين رفيعي المستوى حول الإنفاق الدفاعي.

وأمام المشرعين الأميركيين مهلة أسبوعين للتصويت على مشروع قانون الإنفاق المالي، والفشل في ذلك قد يؤدي إلى توقف قطاعات كبيرة من الحكومة عن العمل، ومن المقرر أن يتصدر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الذي يستمر يومين، والذي يبدأ يوم الثلاثاء، سلسلة من اجتماعات البنك المركزي هذا الأسبوع، وبينما من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير، فإنه لا يزال من المتوقع أن يحافظ على توقعاته المتشددة، خاصة بعد الارتفاع الأخير في التضخم.

ومن المتوقع أن تظل أسعار الفائدة الأميركية مرتفعة لفترة أطول، مما يشير إلى مزيد من الضغوط على الاقتصاد الأميركي، والذي يخشى التجار من أن يحبط شهيته للنفط. ومن المتوقع أيضًا أن يتراجع الطلب على الوقود في الولايات المتحدة في الأشهر المقبلة، خاصة مع نهاية موسم الصيف.

ومن المتوقع أيضًا أن يحدد اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي مسار الدولار، الذي تم تداوله بالقرب من أعلى مستوى في ستة أشهر يوم الاثنين. ومن المرجح أن تؤثر أي قوة أخرى في الدولار الأميركي على أسواق النفط.

في وقت، تراجعت صادرات النفط الخام من أوبك + بشكل كبير في الأيام الخمسة عشر الأولى من شهر أغسطس، حيث جاء معظم الانخفاض من روسيا، وقد يكون الانخفاض في الصادرات بسبب تجاوز الأسعار للحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل واستهداف روسيا لصادرات النفط الخام.

ومع تقليص المملكة العربية السعودية أيضًا لصادرات النفط الخام، من المتوقع أن تصل مستويات النفط عبر البحار

إلى أدنى نقطة في السنوات الخمس الماضية، مما يؤدي إلى تشديد ظروف السوق وارتفاع أسعار النفط. وفي يوليو، استحوذت الصين والهند على نحو 2.6 مليون برميل في اليوم من 4.5 مليون برميل في اليوم. وهذا يعني أن الكمية المتبقية 1.9 مليون برميل في اليوم ستتأثر. وبسبب الضيق الحاصل في الخام الحامض، تقلص الفارق بين الأورال وخام برنت بشكل كبير.

وتم تحديد سقف السعر عند 60 دولارًا للبرميل، لذلك قد يكون الانخفاض في صادرات النفط الخام نتيجة لانتهاك الأسعار لهذا الحد الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى البيان أن روسيا بدأت أخيرًا في استهداف صادرات النفط الخام. تزامن ذلك، مع خفض الإنتاج السعودي الموسع إذ مددت المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، خفض إنتاجها الطوعي من النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا حتى نهاية سبتمبر. وتم تنفيذ الخفض الأولي في يوليو حتى أغسطس وتم تمديده لاحقًا مع إمكانية تمديد وتعميق المزيد.

وارتفعت الفوارق بين الشحنات الفورية من الشرق الأوسط في الأيام العديدة الماضية مع اقتناص المشترين في الصين للإمدادات. وفي بحر الشمال، شهدت نافذة تداول حيوية موجة من العطاءات، بينما اشترى التجار الآسيويون أيضًا ملايين البراميل من الخام الأميركي. وتلك إشارات على أن الدورة الأخيرة بدأت في بداية قوية، حتى مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في ستة أشهر الأسبوع الماضي.

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي زادت فيه هوامش التكرير -الأرباح التي يحققها المعالجون من شراء النفط الخام وصناعة الوقود- في الأسابيع الأخيرة. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن استهلاك النفط العالمي ارتفع إلى مستوى قياسي في يونيو ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في المتوسط في وقت لاحق من العام.

وأظهرت أحدث بيانات جمركية صينية أن واردات الصين من النفط الخام في أغسطس تراجعت 18.8 بالمئة عن الشهر السابق إلى أدنى معدل يومي منذ يناير مع خفض المصدرين الرئيسين الشحنات الخارجية واستمرار نمو المخزونات المحلية. وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي شحنات الخام إلى أكبر مستورد للنفط في العالم في أغسطس تجاوز 43 مليون طن متري أو 10.29 مليون برميل يوميا. وسجلت واردات يوليو 12.67 مليون برميل يوميا كثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

ومع ذلك، كانت واردات النفط أعلى بنسبة 17 % من 8.79 مليون برميل يوميًا في العام السابق، وهي الفترة التي تعرض فيها الاقتصاد الصيني لضربة بسبب تفشي فيروس كورونا على نطاق واسع وعمليات الإغلاق الواسعة. وبلغ إجمالي واردات الخام للأشهر السبعة الأولى من العام 325.8 مليون طن متري، بزيادة 12.4 % عن نفس الفترة من عام 2022.

وكان الانخفاض (على أساس شهري) مدفوعًا بانخفاض الواردات من أكبر ثلاث دول مصدرة للخام، وهي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا، التي خفضت الصادرات وسط أهداف إنتاج منخفضة وارتفاع الطلب المحلي، وتجاوزت مخزونات النفط الخام البرية في الصين 1.02 مليار برميل في نهاية يوليو، وأن الارتفاع المستمر في هذه المخزونات

قد يسمح لمصافي التكرير الصينية بإبطاء مشترياتها في الأشهر المقبلة.

وعلى الرغم من الخفض، من المتوقع أن تزود المملكة العربية السعودية بأحجام كاملة من النفط الخام في سبتمبر بموجب عقود مع مشترين آسيويين. وقالت أرامكو السعودية في وقت سابق في أغسطس انها رفعت سعر البيع الرسمي لنفطها الخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 0.30 دولار للبرميل لشهر سبتمبر، إلى 3.50 دولار فوق متوسط عمان / دبي. كما رفعت أرامكو سعر خامها العربي الخفيف إلى أوروبا بمقدار دولارين للبرميل، لكنها تركت خامها للولايات المتحدة كما هو عند 7.25+ دولار مقابل أسكي لشهر سبتمبر.

كما عززت تخفيضات الإنتاج سوق النفط، ومنذ أكتوبر من العام الماضي، أعلنت منظمة أوبك + تخفيضات الإنتاج التي تجاوزت 5 ملايين برميل يوميًا حتى سبتمبر 2023، كما يشير آندي ليبو من ليبو أويل أسوشيتس. ويشير بنك جولدمان ساكس إلى أن سوق النفط العالمية سقطت في عجز في العرض في يوليو بعد أن كانت، في المتوسط، في فائض يبلغ نحو 600 ألف برميل يوميًا مقارنة بالعام السابق.

بينما رفع بنك وول ستريت تقديراته للطلب على النفط بنحو 550 ألف برميل يوميا ويتوقع أن يرتفع المعروض في 2023 بنحو 175 ألف برميل يوميا. وحافظ البنك على توقعاته البالغة 86 دولارًا للبرميل لبرنت في ديسمبر 2023، ويتوقع أن ترتفع الأسعار إلى 93 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من العام المقبل مع استمرار عجز الإمدادات.

وأضاف البنك، «لكن الزيادة الكبيرة في الطاقة الفائضة لأوبك خلال العام الماضي والعودة إلى النمو في المشاريع البحرية الدولية وتراجع تكاليف إنتاج النفط في الولايات المتحدة تحد من ارتفاع الأسعار».

وكانت أسعار النفط ثابتة على مدى خمسة أسابيع متتالية من المكاسب، وكانت أيضًا مهيأة لتحقيق مكاسب ممتازة في يوليو، حيث دعت علامات تقلص الإمدادات العالمية هذا العام إلى مزيد من المراكز الطويلة في أسواق النفط الخام، ولكن يبدو أن هذا الارتفاع متوقف الآن، وسط استمرار المؤشرات على ضعف الأوضاع الاقتصادية في الصين. وكانت الأسواق تنتظر أيضًا المزيد من الإشارات على الاقتصاد الأميركي من بيانات الوظائف غير الزراعية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من الأسبوع.

وخفضت أوبك + إنتاجها من النفط الخام إلى أدنى مستوى في عامين تقريبًا في يوليو مع بدء خفض طوعي كبير من قبل المملكة العربية السعودية، وفقًا لمسح بلاتس أجرته ستاندرد آند بورز جلوبال. وأدى الخفض السعودي الأخير وكذلك الاضطرابات في كازاخستان ونيجيريا إلى تعويض المكاسب في إيران والعراق، مما ساهم في انخفاض إنتاج أوبك + بنحو مليون برميل يوميًا على أساس شهري.

ووجد المسح أن أعضاء أوبك الـ 13 ضخوا 27.34 مليون برميل في اليوم، بينما أضافت روسيا وثمانية حلفاء آخرين 13.06 مليون برميل في اليوم بإجمالي 40.40 مليون برميل في اليوم. وكان هذا هو الأدنى منذ أغسطس 2021، عندما كانت التخفيضات الرئيسة التي تم تنفيذها أثناء الوباء لا تزال قيد التراجع.

ومع تعثر أجزاء كثيرة من الاقتصاد العالمي الآن على قدم وساق، عاد تحالف أوبك + إلى استراتيجية تقييد العرض القوي لدعم انخفاض أسعار النفط، حيث أعلن العديد من الأعضاء عن 1.2 مليون برميل في اليوم في التخفيضات الجماعية من مايو حتى نهاية العام، وأعلنت المملكة العربية السعودية من جانب واحد عن خفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم لشهر يوليو، والذي تم تمديده حتى سبتمبر.

ووجد المسح أن المملكة العربية السعودية خفضت إنتاجها إلى 9.05 مليون برميل في اليوم وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2021. ولم يكن الانخفاض حادًا مثل التخفيضات التي تعهدت بها، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 940 ألف برميل في اليوم مقارنة بأحجام يونيو.

أسواق النفط في انتظار محفزات جديدة لرفع الأسعار إلى أرقام ثلاثية .. الرهان على الصين

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت العوامل الصعودية في التأثير في حركة أسعار النفط الخام في بداية تعاملات الأسبوع وسط مخاوف من نقص الإمدادات، حيث أدى انخفاض مخزونات النفط الخام واستمرار تخفيضات «أوبك+»، إلى ارتفاع أسعار النفط الذي لا يظهر أي علامات على التباطؤ.

وأدت إجراءات التحفيز الأخيرة التي اتخذتها الصين إلى زيادة المعنويات الصعودية، مع تزايد الآمال في أن بكين مستعدة لإعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن أسعار النفط تتجه إلى مواصلة مكاسب الأسبوع الماضي»، وسط توقعات بسوق أكثر تشددا وآمال في أن تؤدي أحدث إجراءات التحفيز التي اتخذتها الصين إلى تنشيط الاقتصاد.

واعتبر المحللون انخفاض المخزونات العالمية وسط تشديد السوق مع تخفيضات إنتاج «أوبك+» أدى إلى دعم أسعار النفط بقوة في الأسابيع الأخيرة، حيث حقق النفط أسبوعه الثالث على التوالي من المكاسب الأسبوعية مدعوما بتقرير الإنتاج الصناعي الأخير في الصين الذي أظهر نموا أسرع من المتوقع في أغسطس الماضي.

ولفت المحللون إلى حالة التفاؤل بشأن النفط، خاصة بعدما خفضت الصين نسبة الاحتياطي للبنوك للمرة الثانية هذا العام في خطوة لزيادة السيولة في النظام المصرفي.

في هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن التوقعات الصعودية تهيمن بقوة على أسعار النفط الخام مع اقتراب بداية الربع الرابع من العام الذي من المرجح أن يشهد مستويات قياسية جديدة لمكاسب النفط الخام بعد تراجع واسع وملموس في العوامل الهبوطية في التأثير في الأسعار».

ونقل عن تحليلات دولية ترى أن سياسة التحفيز الصينية والبيانات الاقتصادية الأمريكية المرنة وتخفيضات الإنتاج المستمرة هي في مقدمة العوامل الصعودية التي تدعم المكاسب الواسعة لسوق النفط الخام.

من جانبه، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن آفاق الطلب العالمي على النفط الخام مبشرة حيث تتلقى توقعات الطلب على النفط على المدى القصير دفعة من تحسن البيانات الاقتصادية الأمريكية والصينية، مرجحا أن تظل سوق النفط ضيقة لفترة أطول وفي انتظار محفزات جديدة لرفع النفط إلى أرقام ثلاثية.

وأشار إلى تعزيز مديري الحافظ رهاناتهم الصعودية على النفط الخام في الأسبوعين الماضيين استجابة لتمديد تخفيضات الإمدادات الطوعية والقياسية من جانب السعودية وروسيا.

من ناحيته، أوضح ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن سوق النفط الخام تتجه بخطى متسارعة نحو ضيق المعروض، لافتا إلى انخفاض المخزونات العالمية بشكل كبير عن المستويات المعتادة لهذا العام.

وأوضح أن خيارات الاعتماد على الاحتياطي النفطي الاستراتيجي تتضاءل بعد السحب القياسي منه في شهور سابقة، كما أن زيادة الإنتاج الأمريكي ليست حلا فوريا وتحتاج إلى بعض الوقت حتى تؤتي ثمار ضخ استثمارات جديدة في الصناعة.

بدورها، قالت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، «إن شركات التكرير الآسيوية تتوقع زيادة الإمدادات من فنزويلا وإيران مع احتمال قيام الولايات المتحدة برفع العقوبات ضد البلدين، على الرغم من أنه من غير المرجح أن تواجه أسعار النفط الصريحة ضغوطا هبوطية كبيرة».

وأضافت «تساعد مشتريات الهند النشطة من الخام الروسي وواردات الصين الوفيرة من الخام الإيراني صناعة التكرير الآسيوية بأكملها في تايوان واليابان وتايلاند وكوريا الجنوبية وسط عدم مواجهة أي مشكلات خطيرة في تأمين أحجامها التعاقدية الشهرية الكاملة من الموردين في الشرق الأوسط».

وفيما يخص الأسعار، صعد النفط أمس مدعوما بتوقعات اتساع عجز المعروض، إضافة إلى تفاؤل بشأن تعافي الطلب في الصين، أكبر مستورد عالمي للخام.

وخلال التعاملات أمس، زادت العقود الآجلة لخام برنت خمسة سنتات أو 0.1 في المائة إلى 93.98 دولار للبرميل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 15 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 90.92 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان لثالث أسبوع على التوالي ليلامسا أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر بعدما مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام في إطار خطط مجموعة «أوبك+» ومع زيادة إنتاج المصافي الصينية مدعومة بهوامش تصدير قوية.

وقال محللون في «أيه.إن.زد» في مذكرة «إن نمو الطلب العالمي على النفط يتجه صوب تسجيل 2.1 مليون برميل يوميا وهو ما يتفق مع توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك».

ويترقب التجار قرارات سياسة نقدية لبنوك مركزية، منها مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع بخصوص رفع الفائدة.

ويؤدي وقف رفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى ضعف الدولار، ما يجعل السلع الأولية المقومة بالعملة الأمريكية مثل النفط أقل ثمنا لحائزي العملات الأخرى. من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 96.87 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 95.70 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق خامس ارتفاع له على التوالي، وأن السلة ارتفعت بنحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 92.84 دولار للبرميل.

ارتفاع المخزون الإيطالي من الغاز إلى 95 % .. «الفرنسي والبولندي» الأدنى الاقتصادية

ارتفع مخزون إيطاليا من الغاز الطبيعي خلال الأسبوع الماضي إلى 184.9 تيرا واط/الساعة، أو ما يعادل 95 في المائة من سعة التخزين الإجمالية، في الأسبوع الممتد حتى 16 سبتمبر، مقارنة بمتوسط خمسة أعوام يبلغ 91 في المائة في هذا التوقيت من العام، حسبما أفادت جمعية مشغلي البنية التحتية للغاز في أوروبا «جي آي إي».

وبلغت النسبة في الأسبوع السابق عليه 94 في المائة من السعة الإجمالية.

وذكرت وكالة بلومبيرج للأنباء، أمس، نقلا عن بيانات الجمعية أن إيطاليا والمجر هما صاحبتا أكبر تغيير في نسبة التخزين في أسبوع.

وكان المخزون الفرنسي من الغاز هو الأدنى بالنسبة المئوية، وكذلك الأدنى مقارنة بمتوسط الأعوام الخمسة في هذا التوقيت من العام، يليها المخزون البولندي.

ووفقا لبيانات الجمعية، سجلت إسبانيا وجمهورية التشيك 100 في المائة من السعة التخزينية.

يأتي ذلك في وقت تشير فيه التقديرات إلى أن أوروبا يمكن أن تواجه بداية ضعيفة جديدة لفصل الشتاء، ما سيؤخر بدء موسم الطلب على وقود التدفئة. وبحسب بيانات خدمة كوبرنيوكس لرصد التغير المناخي في أوروبا، من المتوقع أن تكون درجات حرارة الطقس في أوروبا خلال أكتوبر المقبل أعلى من المعتاد بعد موجات الحر الأخيرة، ومعتدلة نسبيا في الشهور التي تليها.

وخففت الأحوال الجوية المعتدلة حدة المخاوف من حدوث نقص في إمدادات الغاز الطبيعي في مناطق عديدة من العالم عندما يبدأ فصل الشتاء في أوروبا دون تدفق إمدادات الغاز من روسيا.

وأكتوبر المقبل هو البداية المعتادة لموسم التدفئة في أوروبا، لكن الطقس الدافئ العام الماضي أسهم في استمرار عمليات ملء مستودعات التخزين في أوروبا، التي تمثل احتياطيا لمواجهة الطلب المتزايد في فصل الشتاء.

وتمتلك المستودعات الأوروبية حاليا بنحو 94 في المائة من طاقتها الاستيعابية، وهو ما يعني عدم توافر سعات تخزينية إضافية لاستيعاب كميات الغاز المقبلة عبر خطوط الأنابيب أو ناقلات الغاز المسال.

ويمكن أن يضغط ذلك على أسعار الغاز، خاصة بالنسبة إلى شحنات تسليم الفترة القريبة، التي ما زالت أقل كثيرا من مستوياتها القياسية المسجلة العام الماضي عندما أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغاز لمستويات عالية للغاية.

وقال أنطوني يوين، المحلل لدى مجموعة سيتي جروب المصرفية الأمريكية: إن الأسعار يمكن أن تواصل تراجعها بشدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، كما أن البداية المتأخرة لفصل الشتاء يمكن أن تزيد وتيرة تراجع الأسعار.

وأظهر تقرير اقتصادي نشر أخيرا أن استهلاك الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء في الدول الأوروبية الخمس الكبرى، وهي إيطاليا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، سجل تقلبات قياسية حتى سبتمبر الحالي، نتيجة زيادة إنتاج الطاقة الشمسية والتذبذب المستمر في الطلب على الكهرباء.

2.4 مليار قدم مكعب المتوسط اليومى لإنتاج حقل ظهر المصري من الغاز

الاقتصادية

بلغ المتوسط اليومى لإنتاج حقل ظهر من الغاز الطبيعى في مصر (2022 / 2023) نحو 2.4 مليار قدم مكعبة، ونحو 3700 برميل يوميا من المكثفات.

وأكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصري، أنه ما زالت هناك فرصة واعدة لزيادة معدلات الإنتاج من البترول والغاز من خلال تطوير وتحسين كفاءة العمليات وتكثيف أعمال البحث والاستكشاف.

ولفت إلى أن الشراكة بين «بتروبل» وشركة إيني الإيطالية تمثل نموذجا ناجحا للتعاون والتكامل في صناعة البترول المصرية، وأنهما يمتلكان من الخبرة والإمكانات التي تمكنهم من تحقيق قصص نجاح واكتشافات جديدة ومن ثم زيادة معدلات إنتاج واحتياطيات مصر من البترول والغاز، مؤكدا أهمية الاستدامة في تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية والبيئة للحفاظ على الكوادر البشرية والأصول والمعدات.

جاء ذلك خلال الجمعية العامة لشركة بتروبل و»بتروشروق» عبر تقنية الفيديو كونفرانس لاعتماد نتائج الأعمال عن العام المالى 2022 / 2023.

من جهته، استعرض المهندس خالد موافى رئيس شركة بتروبل أهم نتائج الأعمال التي حققتها الشركة خلال العام المالي، حيث أوضح أن إنتاج الشركة من الزيت والغاز الطبيعي والمتكثفات والبوتاجاز بلغ نحو 93 مليون برميل زيت مكافئ، وبلغ حجم الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنمية والتشغيل لحقول الغاز والزيت نحو 737 مليون دولار، وقامت الشركة بحفر عدد من الآبار الاستكشافية أهمها البئر الاستكشافية جنوب القرعة - 1، وتم وضع البئر على الإنتاج بداية من فبراير الماضي بمتوسط معدل إنتاج تسعة ملايين قدم مكعبة يوميا إضافة إلى 100 برميل مكثفات بإجمالى احتياطي يقدر بنحو مليوني برميل زيت مكافئ.

استثمارات روسية - صينية بقيمة 686 مليون دولار لبناء مجمع لشحن النفط

الاقتصادية

قال صندوق روس كونجرس أمس، إن شركة يونايتد أويل آند جاس كيميكال الروسية وشركة شان يوان الصينية للتنمية الصناعية اتفقتا على ضخ استثمارات مشتركة بقيمة خمسة مليارات يوان (686 مليون دولار) لبناء مجمع لشحن النفط في أقصى شرق روسيا.

وسيسهل المجمع تصدير النفط الروسي إلى الصين، في ظل توسع موسكو في بنيتها التحتية لتنويع صادرات السلع صوب الشرق بعيدا عن أوروبا التي تعدها روسيا في الوقت الراهن «غير صديقة» على الصعيد السياسي.

ووقعت اتفاقية تمويل المشروع الأسبوع الماضي في مدينة فلاديفوستوك الواقعة أقصى شرق روسيا خلال منتدى اقتصادي.

وذكر روس كونجرس أن التمويل سيجمع من مؤسسات مالية روسية وصينية.

وسيشيد المجمع بالقرب من جسر سكك حديدية يمر من فوق نهر آمور ويربط بلدة نيزنيلينينسكوي الروسية ببلدة تونججيانج الصينية.

وقال روس كونجرس إنه ستكون ثمة خمس وحدات بنية تحتية ضخمة، بما في ذلك محطة يمكنها تخزين النفط الخام وخليط النفط ومكثفات الغاز ومزجها وتحميلها بسعة تصل إلى 5.8 مليون طن سنويا، بحسب «رويترز».

كما تتضمن الخطط إمكانية إنشاء مستودع بصهاريج عمودية وأفقية لتلقي منتجات نفطية وزيت وقود وتخزينها وتوزيعها بسعة تصل إلى مليون طن سنويا.

وسيكون أيضا هناك مجمع للغاز لشحن غاز البترول المسال على أن يكون قادرا على التعامل مع ما يصل إلى 650 ألف طن من المنتجات سنويا.

وبيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين، أظهرت أن إنتاج الغاز الطبيعي في الصين سجل نموا مستقرا في أغسطس الماضي.

وأنتجت البلاد 18.1 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في الشهر الماضي، بزيادة 6.3 في المائة عن العام السابق.

واستوردت البلاد 10.86 مليون طن من الغاز الطبيعي في الشهر الماضي، بزيادة 22.7 في المائة على أساس سنوي. وكان النمو أعلى بنسبة 3.8 نقطة مئوية عن نظيره ليوليو الماضي.

وخلال الفترة من يناير إلى أغسطس من العام الجاري، ارتفع إنتاج الصين من الغاز الطبيعي بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 152.1 مليار متر مكعب.

6.012 مليون برميل يومياً.. صادرات السعودية من النفط في يوليو

عكاظ

كشفت بيانات مبادرة البيانات المشتركة «جودي»، أمس، أن صادرات السعودية من النفط الخام في شهر يوليو الماضي بلغت 6.012 مليون برميل يومياً من 6.804 مليون برميل يومياً في يونيو 2023.

ووفقاً لبيانات «جودي»، فإن استهلاك المصافي السعودية من النفط الخام انخفض 0.003 مليون برميل إلى 2.559 مليون برميل في يوليو. وأوضحت، أن الحرق المباشر للخام في السعودية ارتفع 49 ألف برميل في يوليو إلى 592 ألف برميل.

وتقدم السعودية، وغيرها من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، بيانات التصدير الشهرية لمبادرة البيانات المشتركة «جودي» التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

اتساع عجز معروض النفط.. برنت يلامس 95 دولاراً عكاظ

صعدت أسعار النفط، أمس، مدعومة بتوقعات اتساع عجز المعروض في الربع الأخير من العام، بعدما مددت «أوبك+» تخفيضات الإنتاج، إضافة إلى تفاؤل بشأن تعافي الطلب في الصين، أكبر مستورد عالمي للخام، ولامس خام برنت سعر 95 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر 2022.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 65 سنتاً أو 0.69% إلى 94.58 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 76 سنتاً أو 0.847% إلى 91.53 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان لثالث أسبوع على التوالي ليلامسا أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر 2022، بعدما مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام في إطار خطط مجموعة «أوبك+» ومع زيادة إنتاج المصافي الصينية مدعومة بهوامش تصدير قوية.

وأوضح محللون في أسواق الطاقة، أن نمو الطلب العالمي على النفط يتجه صوب تسجيل 2.1 مليون برميل يومياً، وهو ما يتفق مع توقعات وكالة الطاقة الدولية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

ويترقب التجار قرارات سياسة نقدية لبنوك مركزية منها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هذا الأسبوع بخصوص رفع الفائدة.

تشديد السوق يمهّد الطريق أمام عودة النفط لمستوى 100 دولار

اقتصاد الشرق

مع تسجيل عقود النفط الآجلة مستويات مرتفعة جديدة، لم يعد التجار والمحللون يتحدثون عمّا إذا كانت أسعار النفط ستبلغ مستوى 100 دولار للبرميل، بل أصبحوا يتداولون بشكل متزايد في مسألة الفترة الزمنية التي ستستغرقها السوق للعودة إلى هذا المستوى.

يأتي ذلك في وقت تواصل فيه العلاوات السعرية للبراميل ارتفاعها في كل أنحاء العالم. فالإمدادات من الشرق الأوسط وأذربيجان وحتى روسيا، تُفرض عليها علاوات سعرية، فيما تكافح مصافي التكرير لتوفير ما يكفي من إنتاج الديزل قبل الارتفاع الموسمي في الطلب على هذا النوع من الوقود.

يجادل المحللون الذين يتوقعون ارتفاع الأسعار بأنه حتى مع تداول النفط الخام حالياً عند حوالي 95 دولاراً للبرميل، لا يزال هناك العديد من الأموال غير مستثمرة في مجال النفط، مما يفتح الباب أمام ارتفاع الأسعار في المستقبل. خلال مقابلة عبر تلفزيون «بلومبرغ»، توقع مايك ويرث، الرئيس التنفيذي لشركة «شيفرون» أن يبلغ سعر النفط 100 دولار للبرميل.

ارتفع خام برنت القياسي بأكثر من 30% منذ بلوغه القاع في مارس، حيث أدت تخفيضات الإنتاج التي أقرتها المملكة العربية السعودية وروسيا إلى تقليص الإمدادات بشكل مطرد، في وقت ارتفع فيه الاستهلاك إلى مستوى قياسي، وهو يؤدي إلى نفاد المخزون، ويجبر المصافي على اقتناص البراميل لإنتاج الكميات الكافية من أنواع الوقود المناسبة.

قالت أمريتا سين، رئيسة قسم الأبحاث في شركة «إنرجي أسبكتس» (Energy Aspects) لاستشارات الطاقة، في مقابلة على تلفزيون «بلومبرغ»: «الأساسيات قوية جداً في الوقت الحالي. في هذه المرحلة، هذا تطور قصير المدى. أنا لا أقول إن متوسط السعر سوف يتجاوز مستوى 100 دولار، ولكن هل يمكن أن يصل إلى 100 دولار لفترة قصيرة؟ بالتأكيد نعم».

الأسواق الفعلية

قوة الأسعار تقودها الأسواق الفعلية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الخام الأذربيجاني الخفيف الرائد الذي كان يُتداول بالقرب من 100 دولار للبرميل يوم الجمعة، إذ أن تحقيق أرباح قوية من تحويل النفط الخام إلى ديزل، يعني أن المصافي تدفع علاوات كبيرة على درجات النفط التي تنتج المزيد من الوقود.

قال تجار إن هذه الهوامش نفسها تشهد تداول البراميل الروسية، التي كانت يوماً ما محل انتقاد، فوق معيارها القياسي في آسيا مرة أخرى. كانت تُتداول بخصم لفترة طويلة بعد غزو روسيا لأوكرانيا.

مؤشر القوة على ذلك يظهر في شكل منحنى العقود الآجلة للنفط أيضاً. فقد كان أقرب عقد لخام برنت يُتداول يوم الاثنين بعلاوة تزيد على دولار للبرميل إلى الشهر التالي. هذا الهيكل، المعروف باسم «باكورديشن (backwardation)» والذي يشير إلى ندرة العرض، كان هو الأكبر منذ نوفمبر، باستثناء أيام انتهاء صلاحية العقود.

وفق هذه الخلفية، بدأ بعض المحللين الأكثر تشاؤماً والذين يراهنون على هبوط السوق، الاعتراف بأن الوصول إلى مستوى 100 دولار يبدو أمراً مرجّحاً، لا سيما بالنظر إلى المخاطر السياسية طويلة الأمد لدى بعض الدول المنتجة، مثل ليبيا ونيجيريا.

يمكن أن تدفع الظروف الجيوسياسية، إلى جانب التحليلات الفنية للتداول، بأسعار «النفط فوق مستوى 100 دولار لفترة قصيرة»، بحسب محللي «سيتي غروب»، بمن فيهم «إد مورس»، والذين كتبوا في مذكرة الاثنين: «مع ذلك، مازلنا نرى انخفاضاً في الأفق بشكل تدريجي».

يرى «سيتي غروب» أن جزءاً من هذا الانخفاض سيكون مدفوعاً بزيادة العرض من خارج تحالف «أوبك+»، مستشهداً بدول -مثل الولايات المتحدة وغيانا والبرازيل- التي يمكنها جميعاً إضافة براميل إلى السوق في الأشهر المقبلة، بما يكبح النقص الحالي في المعروض.

إيرادات الدول المنتجة

رغم ذلك، فإن الإيرادات في الدول المنتجة آخذة في الارتفاع. فقد تداول خام «مربان» من الإمارات العربية المتحدة يوم الجمعة عند أعلى مستوى له منذ فبراير الماضي، وواصل الارتفاع بشكل أكبر يوم الاثنين.

كذلك، فإن أسعار البراميل من قطر إلى غرب أفريقيا آخذة في الارتفاع، فيما تقترب درجة الخام الرئيسي من المملكة العربية السعودية من مستوى 100 دولار.

تحوّل هذه الارتفاعات التركيز إلى الطلب، وتأثير ذلك على الدول المستهلكة. قال بنك الاحتياطي الهندي يوم الاثنين إن تجاوز أسعار النفط الخام 90 دولاراً للبرميل يشكّل خطراً جديداً على الاستقرار المالي العالمي.

رغم أن سعر خام «برنت» لم يصل بعد إلى رقم من ثلاث خانات هذا العام، فإن الوقود المكرر مثل البنزين والديزل، يُتداول فوق هذا المستوى منذ أشهر عدة.

قال بجارن شيلدروب، كبير محللي السلع لدى «إس إي بي» (SEB AB): «من المرجح بشدة أن نرى عقود برنت الآجلة تتجاوز مستوى 100 دولار للبرميل. لكن يُرجّح أن يتأثر الطلب على المنتجات النفطية بشكل أكبر في حال ارتفع خام برنت إلى ما بين 110-120 دولاراً للبرميل، حيث يبدو هذا المستوى مبالغاً فيه».

الصين ترى إمكانات للتعاون مع السعودية بمجال السيارات والطاقة الشمسية

اقتصاد الشرق

قال وزير الصناعة الصيني جين تشوانغلونغ إن هناك مجالاً واسعاً للتعاون مع المملكة العربية السعودية في قطاعات مثل السيارات والطاقة الشمسية والمواد الخام وتصنيع المعدات، وذلك خلال اجتماعه مع بندر الخريف، وزير الصناعة والثروة المعدنية في المملكة.

خلال الاجتماع، قال الخريف إنه يأمل أن يتمكن البلدان من إنشاء آلية لتعميق التعاون في مجال السيارات والذكاء الاصطناعي والتصنيع الذكي، وفق بيان نقلته بلومبرغ صادر عن وزارة الصناعة وتقنية المعلومات الصينية يوم الاثنين.

أطلقت المملكة العام الماضي الاستراتيجية الوطنية للصناعة ، وتستهدف وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة.

تستهدف الاستراتيجية التركيز على 118 مجموعة من السلع الصناعية ضمن 12 قطاعاً صناعياً حتى العام 2030، فيما حددت أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال، وتسعى لأن يضيف قطاع الصناعة السعودي نحو 895 مليار ريال إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030.

كذلك من المخطط أن يضيف القطاع نحو مليوني وظيفة، والوصول بقيمة الصادرات الصناعية إلى 557 مليار ريال. ويُعوّل على الاستراتيجية لتحقيق نمو بنسبة 350% بالفرص الاستثمارية، ورفع عدد المصانع في المملكة إلى 36 ألف مصنع، مقارنة بنحو 10 آلاف مصنع في 2021.

رئيس «أرامكو» يحذر من فجوة طاقة بسبب التحول غير المدروس

اقتصاد الشرق

دعا رئيس شركة أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين،أمين الناصر، إلى اتخاذ إجراءات لتفادي أزمة طاقة أكثر خطورة، وتجنّب حدوث فجوة فيما يتعلق بتحوّلات الطاقة بين شمال وجنوب العالم.

الناصر سلط الضوء في كلمة ألقاها اليوم الإثنين في مؤتمر البترول العالمي في كالغاري بكندا، على الحاجة إلى خطة عالية للتحوّل نحو الطاقة النظيفة تتسم بالواقعية والتوازن وتنوّع مصادر الطاقة التي تشتمل عليها، بصورة لا تنحاز لمصادر على حساب أخرى، مؤكداً على أن الخطة لابد أن تكون قادرة على استيعاب سرعات التنفيذ المختلفة للدول حسب إمكاناتها وأوضاعها الاقتصادية.

ورغم خطط التحول وزيادة إنتاج الطاقة النظيفة، قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو، إن الطلب على النفط سيصل إلى مستوى قياسي بين 103 و104 ملايين برميل يومياً في النصف الثاني من العام الجاري.

وفيما يتعلق بخطر حدوث فجوة عالية في مجال الطاقة، قال الناصر في كلمته بحسب بيان صادر عن الشركة السعودية: «في حين يركز الكثيرون في دول شمال العالم التي تتمتع بمعايير عالية في جودة الحياة على الاستدامة البيئية، فإن الأولوية بالنسبة للكثيرين في جنوب العالم هي تأمين لقمة العيش والبقاء. وهو ما يصعّب الموقف ويجعل اتساع الفجوة نتيجة حتمية لذلك».

تحديات أمام الاستثمارات

انتقد الناصر أوجه القصور في خطط التحوّل الراهنة باعتبارها تجعل المستقبل بالنسبة للمستثمرين غامضاً، مما يؤدي إلى زيادة خطر حدوث خللٍ حاد في توازن العرض والطلب في مجال الطاقة التقليدية.

وفي حديثه عن حجم التحديات التي يشهدها التحوّل، أضاف الناصر: «نحن نتحدث اليوم عن تحوّلٍ كامل للاقتصاد العالمي بقيمة تصل إلى 100 تريليون دولار، ومن المرجح أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050 نتيجة لزيادة عدد مستهلكي الطاقة بنحو ملياري مستهلك.

انتعاش سوق منصات الحفر ذاتية الرفع.. وسيطرة سعودية إماراتية

دينا قدري

الطاقة

تمارس دول الشرق الأوسط دورًا قياديًا في السوق العالمية لمنصات الحفر ذاتية الرفع، إذ تعدّ المنطقة بمثابة المحرك الرئيس للطلب على منصات الحفر البحرية.

وأظهر تقرير حديث، اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، أن سوق منصات الحفر ذاتية الرفع في الشرق الأوسط ما تزال «قوية»، في ظل زيادة النفقات الرأسمالية لشركات النفط الوطنية على الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز البحريين.

وسلّط تقرير سوق منصات الحفر البحرية، الذي أصدرته شركة إيفركور أي إس أي (Evercore ISI)، الضوء على أبرز الأسباب التي قادت الانتعاش الحالي في السوق العالمية، والتي تتمثل في الأسعار التنافسية وشروط العقود الأطول أجلًا المقدمة في الشرق الأوسط ومستويات الطلب القوية.

الأسباب السابقة دفعت منصات الحفر البحرية للتحرك إلى الشرق الأوسط منذ يناير/كانون الثاني 2022، مع توقعات باستمرار هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة المقبلة.

سوق منصات الحفر ذاتية الرفع

أشار تقرير سوق منصات الحفر البحرية إلى أن 53 منصة حفر ذاتية الرفع قد انتقلت إلى الشرق الأوسط، معظمها من جنوب شرق آسيا والمكسيك والصين، بين عامي 2022 و2023.

ومع ذلك، وعلى الرغم من «الهجرة الجماعية» لمنصات الحفر ذاتية الرفع إلى الشرق الأوسط، فإن المنطقة «ما تزال تتطلب تدفقًا إضافيًا للوحدات»، حسبما ذكر التقرير، الذي نقلته منصة «أوفشور ماغازين» (Offshore Magazine).

ومن بين 53 منصة حفر، حصلت أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية على 66% و22% على التوالي؛ في حين خُصص الباقي لشركة قطر للطاقة، وقطرغاز، وشركة نفط الشمال، ومشغّلين آخرين.

عمومًا، ما يزال نشاط التعاقد قويًا بالنسبة لمنصات الحفر ذاتية الحفر، كما أشار التقرير، إذ أُعلِنَ إجمالي 10 عقود محددة الأجل منذ 1 أغسطس/آب المنصرم.

وجاء في التقرير: «ما يزال الشرق الأوسط هو المحرك الرئيس للطلب على منصات الحفر ذاتية الرفع، إذ يمثّل 50% من العقود محددة الأجل المعلَنة لمنصات الحفر ذاتية الرفع بين شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، و41 عقدًا من أصل 73 عقدًا محدد الأجل منذ بداية العام حتى الآن».

كما أشار إلى أن متوسط عقد منصات الحفر ذاتية الرفع منذ بداية عام 2023 حتى الآن تجاوز 800 يوم، ما يعني زيادة بنسبة 27% على أساس سنوي، بحسب الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة.

منصة حفر بحرية تبدأ مهمتها في السعودية

في سياقٍ متصل، أكدت شركة الحفر البحرية بور دريلينغ (Borr Drilling) أن إحدى منصات الحفر ذاتية الرفع المتميزة التابعة لها، والتي غادرت مؤخرًا حوض بناء السفن في الإمارات، بدأت مهمة الحفر الجديدة في المملكة العربية السعودية.

وقد حصلت اثنتان من منصات الحفر ذاتية الرفع التابعة للشركة على عقود جديدة في ديسمبر/كانون الأول 2022، ومُنح أحد هذه العقود إلى شركة لم يُصرَّح باسمها، للحصول على منصة الحفر ذاتية الرفع «فريغ» (Frigg).

وتأتي صفقة العمل لمدة 5 سنوات في الشرق الأوسط مع خيارات التمديد، وتبلغ القيمة التقديرية للعقد، بما في ذلك رسوم التعبئة، 282 مليون دولار، بحسب ما اطّلعت عليه منصة الطاقة، نقلًا عن منصة «أوفشور إنرجي» (Offshore Energy).

وقد سُلِّمت منصة الحفر «فريغ» -التي كان من المتوقع أن تبدأ عملياتها باسم «آربيا 3» (Arabia III) في الربع الثالث من عام 2023 في الشرق الأوسط- من قبل حوض بناء السفن في الحمرية بإمارة الشارقة، التابع لشركة أوشن لخدمات حقول النفط (Ocean Oilfield).

منصة الحفر البحرية «فريغ»، التي وصلت إلى حوض بناء السفن في فبراير/شباط 2023، غادرت في 13 أغسطس/آب 2023.

وقد بُنِيَت عام 2013، ويُمكن أن تعمل في أعماق مياه تصل إلى 400 قدم، ويبلغ الحد الأقصى لعمق الحفر في المنصة 35 ألف قدم.

تسليم منصة حفر بحرية إلى أدنوك

أكدت شركة بور دريلينغ أنها أجرت مناقشات مع شركة بناء السفن السنغافورية سيتريوم (Seatrium)، لتسريع تسليم منصاتها «فالي» و«فار»، حتى أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني 2024 على التوالي، بتشجيع من التحسن المستمر في سوق الحفر البحري والطلب القوي على منصات الحفر ذاتية الرفع.

وقد أعلنت شركة سيتريوم، في 22 أغسطس/آب 2023، تسليم منصة حفر جديدة لشركة أدنوك للحفر في الإمارات

العربية المتحدة، بحسب المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة، نقلًا عن منصة «أوفشور إنجينير» (Offshore Engineer).

منصة الحفر، التي تحمل اسم «السيلا»، هي من بين 5 منصات كانت شركة سيتريوم تبنيها لصالح شركة بور دريلينغ.

وفي عام 2022، أبرمت شركة البناء اتفاقية مع شركة بور دريلينغ لتسريع تسليم 3 من منصات الحفر ذاتية الرفع، ومنذ ذلك الحين نقلت شركة بور دريلينغ عقود البناء الخاصة بالحفارات الـ3 إلى شركة أدنوك للحفر.

وقد أكملت الشركة إنجازها وسلّمتها في الوقت المحدد، ووفقًا للميزانية المحددة، وتعدّ «السيلا» هي الثانية في سلسلة من 3 منصات حفر ذاتية الرفع بُنِيَت بساحة بيونير التابعة لـ سيتريوم في سنغافورة.

«السيلا» قادرة على العمل في أعماق مائية تزيد عن 400 قدم، مع القدرة على الحفر إلى أعماق تصل إلى 30 ألف قدم، وآبار عميقة عموديًا وأفقيًا.

شكراً